ن كان عبد الفلان الغائب فاعتق عتقه والمشتري جاهل
نكاحه بطلان نكاح حر والا وان فلم يعلم فكيف اذا تزوجت
اخر بعد التفريق بينهما وانقضاء العدة ثم شهد شهود
ان سيده اعتقه وكان عتقا حين تزوج فهل هي الان
زوجة الاول والثاني فاجاب الشيخ عبد الرؤف
بانه يحكم ببطلان النكاح فيما اذا كان عبدا فاذا تزوجت
باخر بعد التفريق والعدة ثم شهد وان الاول كان عتقا
عند نكاحها لا يفيد لان العتق لا يكون في حرمة الاصل
فتزويج الحاكم باطل من اصله لانتفاء وجود الكفاءة
قيد وان رضيت المرأة بسقوطها واجاب الشيخ
عطيه بانها ان كانت حرة الاصل فالنكاح باطل
من جهة الكفاءة فان القاضي لا يزوج الشريفة
بغير كفو وان رضيت به على الاصح وان كانت عتيقة مثله
فلا صداق عليه ان مع عتق فالحق لها لا يعدوها
حتى يتبين خلافه وان طلبت الفرقة واذعت انه رضي

فعليه ثبوت العتق وقد يقال يقبل قوله بيمينه
ان كانت ممكنة اخذا مما قالوا فيما لو ادعت بعد
التمكين محرمية او عدم اذنه بالنكاح انه لا يقبل
قولها بل قبل ولا دعواها والاصح قبول
دعواها والفرق قوله فان كل وحلفت فرق
بينهما فلو بينت مدعاه بعد التفريق فالزوجة
زوجته هذا ما يقتضيه القواعد والاولى
للقاضي ان يتلطف به ليطلقها بعد التفريق لتحل
في الباطن لغيره كما قالوا في مسألة الوكيل و
الامة المعروفة في الوكالة ومسألة العبد
لها التفات الى مسألة الزوجة الطالبة للكفاءة
فليتامل في تحاصيلها فالظاهر انها سواء فاذا
جاء الشخص وقال انا عتيقه فهو كقول المرأة
انا خلية من الزوج والعدة واذا ابق سيده
اعتقه وجب الاثبات بذلك هذا ما يقتضيه النظر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)